لتغطية مصاريف تم صرفها من قبل المكاتب الثقافية بالخارج

الحكومة تطلب اعتماداً إضافياً بـ53 مليون دينار في ميزانية «التعليم العالي»

أحال سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك على مجلس الأمة المرسوم رقم 61 لسنة 2019 بإحالة مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2019/2018. ونصت مواده على ما يلي: مادة أولى: يقدم إلى مجلس الأمة مشروع القانون المرافق بفتح اعتماد إضافي في ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2019/2018. مادة ثانية: على رئيس مجلس الوزراء إبلاغ المرسوم إلى مجلس الأمة. مادة أولى: يفتح اعتماد إضافي بمبلغ 53,195,000 د.ك (ثلاثة وخمسون مليونا ومائة وخمسة وتسعون ألف دينار فقط لا غير) في ميزانية وزارة التعليم العالي للسنة المالية 2019/2018 مقسمة على أبواب عدة كل فيما يخصه.

مادة ثانية: يؤخذ الاعتماد الإضافي المشار إليه في المادة الأولى من المال الاحتياطي العام للدولة.

مادة ثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية للمشروع بقانون على ما يلي:

بناء على طلب وزارة التعليم العالي بتخصيص ميزانية لتغطية مصاريف فعلية تم صرفها من قبل المكاتب الثقافية بالخارج والتي تجاوزت الاعتماد المخصص لها والعجز المتوقع حتى نهاية السنة المالية 2019/2018 بمبلغ 53,195,000 دينار وذلك للأسباب التالية كما وردت بكتاب وزير وزارة التعليم العالي رقم و ت ع/31/1 المؤرخ في 30 يناير 2019:

1 ـ لتسوية ما جملته 33,194,630 دينارا والتي تم صرفها بالمكاتب الثقافية بالخارج ولم تتمكن وزارة التعليم العالي من تسويتها للسنوات المالية 2015/2014، 2016/2015، 2017/2016، 2018/2017 نظرا لعدم كفاية الاعتمادات المالية المدرجة في ميزانية وزارة التعليم العالي للسنوات المالية المذكورة.

ـ وبالاستفسار من المختصين لدى وزارة التعليم العالي عن عدم تسوية هذه المبالغ أو طلب تسويتها من وزارة المالية في حينه حيث أفادوا بأنه لم تصل الفواتير والمستندات المؤيدة لها كما أن عملية التدقيق على هذه الفواتير يتطلب وقتا طويلا ما أدى إلى تأخر وتراكم هذه المطالبات.

2 ـ لتغطية العجز المتوقع حتى نهاية السنة المالية 2019/2018 بإجمالي مبلغ 20,000,000 دينار للنوع (28210201 ـ بعثات دراسية للطلبة) وذلك بسبب استنفاد المبالغ المدرجة بالنوع المذكور بميزانية التعليم العالي للسنة المالية الحالية.

ـ علما بأن المعنيين في وزارة المالية قد قاموا بدراسة ميزانية وزارة التعليم العالي واعتماد المبالغ للسنة المالية 2019/2018 بعد التنسيق مع المختصين لدى وزارة التعليم العالي وإدراج احتياجاتها الفعلية كافة.

«التشريعية»: الحدّ من التعيين بدرجة وزير.. ولجنة للنظر في أحقية العلاج بالخارج

أنجزت لجنة الشؤون التشريعية تقريريها بشأن الاقتراح بقانون بحظر التعيين بدرجة وزير في الجهات الحكومية وعن الاقتراح في شأن إنشاء اللجنة الطبية المختصة بالموافقة على إرسال المريض للعلاج في الخارج، وأدرجا على بند الإحالات في جدول أعمال الجلسة المقبلة.

واستعرضت اللجنة الاقتراح الأول بقانون وتبين لها أنه يتكون من مادتين، نصت المادة الأولى على أن يكون التعيين في الوظائف القيادية في الدرجات الوظيفية الثلاث المنصوص عليها في جدول الدرجات والمرتبات الشهرية في الجهات الحكومية الملحق بنظام الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم المؤرخ 4 ابريل 1979 المشار إليه، دون غيرها، ويكون باطلا التعيين في غير هذه الدرجات أو التعيين بدرجة وزير، ويسري ذلك على جميع الوزارات والإدارات الحكومية والجهات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة.

ويستمر المعينون بدرجة وزير في تاريخ العمل بهذا القانون في وظائفهم بهذه الدرجة لمدة أربع سنوات من تاريخ العمل به أو حتى بلوغهم السن المقررة لانتهاء الخدمة في المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 المشار إليه، أيهما أقرب. والمادة الثانية تنفيذية.

الحميدي السبيعي

عرض عمل اللجنة: بعد البحث والاطلاع تبين للجنة أن الاقتراح بقانون فكرته جيدة ونبيلة، حيث تحد من استهلاك لقب الوزير في غير موضعه، وتقلل الأعباء المالية التي تثقل كاهل الموازنة العامة للدولة الناتجة من إصدار هذه المراسيم ما ينعكس بالإيجاب على التنمية الاقتصادية للدولة، إلا أن اللجنة أبدت بعض الملاحظات من الناحية القانونية والصياغة تتلخص في الآتي:

من الناحية القانونية:

ـ عنوان الاقتراح بقانون بصيغته المشار إليها قد تثير شبهة مخالفة المادة (50) من الدستور والتي تمنع تدخل سلطة في أعمال سلطة أخرى وتعطيل صلاحيتها التي منحها لها الدستور.

ـ تعديل المراسيم الصادرة في هذا الشأن بما يتفق مع الهدف من الاقتراح بقانون وهو معاملة من عينوا ببعض المناصب والوظائف المهمة بدرجة وزير معاملة الوزير من الناحية المالية فقط لأهمية هذه المناصب، خاصة أن هذه المعاملة توجد في بعض الدول الأخرى مثل جمهورية مصر العربية وليس بالمعنى السياسي أو الصلاحيات الممنوحة للوزراء بالحكومة.

ـ وعلى المرسوم الصادر في 4 ابريل 1979 في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته.

رأي اللجنة (التصويت): بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى الموافقة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها على الاقتراح بقانون المشار إليه، مع الأخذ بالملاحظات السالف بيانها.

وبعد البحث والدراسة تبين للجنة أن الاقتراح بقانون الثاني يتكون من سبع مواد، نصت المادة الأولى منه على أن تشكل لجنة طبية مركزية متخصصة بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الصحة، يكون لها وحدها النظر في أحقية المريض الكويتي للعلاج في الخارج على نفقة الدولة سواء كان المريض من المواطنين المدنيين أو العسكريين.

كما نصت المادتان الثانية والثالثة منه على آلية تشكيل اللجنة الطبية المتخصصة، ونصت المادة الرابعة على أن يؤدي أعضاء اللجنة القسم أمام وزير الصحة على الالتزام بالأمانة العلمية والتعامل مع الحالات المرضية وفقا للقانون وممارسة العمل بالأمانة والصدق والاستقلالية التامة، ونصت المادة الخامسة منه على مدة تولي الطبيب العضوية في اللجنة.

رأي اللجنة (التصويت): بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى الموافقة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها على الاقتراح بقانون المشار إليه، مع الأخذ في الاعتبار الملاحظة والتوصية المشار إليهما سلفا.

تشكل خطورة على صحة السكان وسلامة الأبنية

العتيبي يقترح عدم منح التراخيص لبناء محطات البنزين داخل المناطق السكنية

قدم النائب خالد العتيبي اقتراحا برغبة بمنع بناء محطات البنزين داخل المناطق السكنية والتخطيط لإزالة كل المحطات الموجودة حاليا داخل المدن خلال 3 سنوات.

وجاء في مقدمة المقترح: تشكل محطات الوقود للسيارات داخل المناطق السكنية وقطعها المختلفة خطورة شديدة على أرواح قاطني هذه المناطق فضلا عن خطورتها على صحة السكان وسلامة الأبنية المجاورة لها، ويعتبرها البعض الدراسات إلى أن الأطفال وبسبب سكنهم بجوار محطات الوقود يكونون أكثر عرضة من غيرهم بالإصابة بضيق التنفس بسبب رائحة البنزين والديزل، وهما مصدر الأذى البيئي ـ الصحي، والأمر لا يتوقف فقط عند خطورة الانبعاثات الغازية الخطيرة من محطات الوقود، بل يمتد إلى التلوث الكثيف لأرض المحطات والأراضي المتاخمة لها.

خالد العتيبي

وقد تنبهت العديد من الدول لخطورة هذا الامر بمنزلة قنابل موقوتة قد تنفجر في أي وقت وتحدث مالا تحمد عقباه. وتشير وأصدرت تشريعات تمنع ترخيص محطات الوقود داخل الأحياء السكنية.

ونص الاقتراح على ما يلي: منع إعطاء التراخيص لبناء محطات الوقود داخل المناطق السكنية الجديدة، والاكتفاء ببنائها فقط على أطراف المدينة والطرق الرئيسة أو على مداخل ومخارج المناطق السكنية، مع إعداد خطة خلال ثلاث سنوات لإزالة كل المحطات الموجودة حاليا داخل المناطق السكنية ونقلها للخارج.

5 ملايين اعتماداً إضافياً لـ «العدل»

أحال سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك على مجلس الأمة المرسوم رقم 56 لسنة 2019 بإحالة مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2019/2018.

ونصت مواده على ما يلي:

مادة أولى: يقدم إلى مجلس الأمة مشروع القانون المرافق بفتح اعتماد إضافي في ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2019/2018.

مادة ثانية: على رئيس مجلس الوزراء إبلاغ هذا المرسوم إلى مجلس الأمة.

مادة أولى: يفتح اعتماد إضافي في ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2019/2018 بمبلغ 5,000,000 د.ك (فقط خمسة ملايين دينار كويتي) بالباب الثامن: مصروفات وتحويلات أخرى يخصص لوزارة العدل على النحو التالي:

مادة ثانية: يؤخذ المبلغ اللازم لتنفيذ هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة.

مادة ثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية للمشروع بقانون على الآتي:

بناء على طلب وزارة العدل بشأن اتخاذ اللازم لفتح اعتماد إضافي لتغطية تكلفة التعيينات الجديدة خلال الفترة حتى نهاية السنة المالية ولتغطية العجز الناتج عن قيام الوزارة بصرف تكاليف انتخابات أعضاء المجلس البلدي 2018، فقد تم إعداد هذا القانون لتدبير اعتماد إضافي في ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية عن السنة المالية 2019/2018، بالباب الثامن (مصروفات وتحويلات أخرى) مجموعة (282) مصروفات وتحويلات أخرى متنوعة فئة 2829 التزامات ومصروفات أخرى ـ بند 282905 الشؤون القضائية تخصص لوزارة العدل النوع 28292501 ـ الشؤون القضائية بمبلغ 5,000,000 د.ك (خمسة ملايين دينار) يتم تدبيرها من الاحتياطي العام للدولة.

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة المزيني الكرام

لوفاة فقيدها المغفور له بإذن الله تعالى

يوسف عبدالعزيز يوسف المزيني

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته
وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون